جهود التنمية والدعم الحكومي لصناعة المنتجات الزراعية في ليبيا(1951 – 1969 م) (دراسة تاريخية)

د / عبد الحكيم الطاهر حسين أبوسته *
كلية التربية ناصر ، جامعة الزاوية ، ليبيا
البريد الإلكتروني: a.abusttah@zu.edu.ly
تاريخ الارسال 2025/12/15م تاريخ القبول 2025/1/11م

Development Efforts and Government Support for the Agricultural Products Industry in Libya (1951 – 1969) (A Historical Study)

Prepared by:
Dr. Abdel Hakim Al-Taher Hussein Abusta
Nasser College of Education
Al-Zawiya University
البريد الإلكتروني: a.abusttah@zu.edu.ly

Abstract
This research addresses the efforts of the Libyan government in developing and supporting the agricultural products industry during the royal era (1951 – 1969), within its historical context. The study discusses the state of the industry before independence, then examines the Libyan government's incentive measures after independence, presenting decrees and laws related to the development of the industrial sector, the establishment of the Ministry of Industry, and the Industrial Development Corporation. The research also covers development efforts through the Five-Year Development Plan (1963 – 1968), including the funding allocated to the industrial sector. The study then presents the impact of development policies and government support on the industry of certain agricultural products, concluding with a summary of the findings derived from this study.
Keywords: Industry - Agricultural products - Support and development - Decrees - Laws - Financial allocations - Food industries.

الملخص:
يتنـاول البحـث جهـود الحكومـة الليبيـة فـي تنميـة ودعـم صـناعة المنتجـات الزراعية خلال العهد الملكـي (1951 – 1969م)، وذلـك فـي سـياقه التـاريخي، وتـم

حقوق النشر © للمؤلف/للمؤلفين 2025. ينشر هذا البحث بموجب رخصة المشاع الإبداعي Creative Commons (CC BY-NC 4.0)

التطرق في البحث إلى أحوال الصناعة ما قبل الاستقلال، ثم تناول البحث الإجراءات التشجيعية للحكومة الليبية بعد الاستقلال، بعرض المراسيم والقوانين التي تختص بتنمية القطاع الصناعي، وتأسيس وزارة الصناعة، ومؤسسة التنمية الصناعية، كما تناول البحث جهود التنمية من خلال الخطة الخمسية للتنمية (1963 – 1968 م)، وما احتوته من تمويل للقطاع الصناعي، ثم عُرض في البحث انعكاس سياسات التنمية والدعم الحكومي لصناعة بعض المنتجات الزراعية، وقفل البحث بخاتمة، عُرض فيها ما تم استنتاجه من خلال هذه الدراسة.

الكلمات المفتاحية : الصناعة - المنتجات الزراعية - الدعم والتنمية - المراسيم - القوانين – المخصصات المالية – صناعات غذائية .

مقدمة :

تعتبر صناعة المنتجات الزراعية رافدا مهما من روافد تنمية القطاع الزراعي، لما تمثله من أهمية في الاستفادة من المنتجات الزراعية بكل مراحلها، ولا تقتصر على الانتاج والتصدير المباشر لهذه المنتجات كمواد خام، ثم يعاد استيرادها كمواد مصنعة تكون في الأغلب أكثر ثمنا.

كما أن عدم تصنيع بعض المنتجات الزراعية كالفواكه مثلا وبعض الخضروات كمحصول الطماطم قد يعرضها إلى التلف، في حالة عدم توفر الوسائل والامكانيات اللازمة لعملية التخزين والعجز في التسويق السريع، وإيصالها إلى المستهلك كمنتجات طازجة مما يعرضها إلى التلف، وبالتالي الخسارة للفلاحين.

وبالتالي تشكل صناعة المنتجات الزراعية حافزا مهماً للفلاح، لضمانه بتسويق منتجاته، فيعمل المزارع على تطوير وسائل زراعته من ري وغيرها لزيادة المساحات المزروعة للحصول على كميات أكثر من المحاصيل الزراعية، وكلما زادت المصانع واتسعت قدرتها التصنيعية، قابله ارتفاع في الكميات المشتراة من الفلاح، مما يجعله مدفوعا لزيادة كميات الإنتاج، وبالتالي ينسحب أمر صناعة المنتجات الزراعية على اقتصاد الدولة .

أولاً - مشكلة البحث:

تمثل صناعة المنتجات الزراعية في ليبيا خلا ل فترة الدراسة (1951 – 1969 م) ، أهمية للاقتصاد الوطني ، ما جعل الدولة تولي اهتماماً بهذا القطاع ، لتوفير مورد اقتصادي يوفر الأموال اللازمة لخزانة الدولة ويرفع من المستوى المعيشي للسكان .

و يطرح هذا البحث فرضية وجود دعم وتنمية حكومية لصناعة المنتجات الزراعية خلال مرحلتين ما قبل اكتشاف النفط وما بعد تصديره وكيف انعكس ذلك على القطاع الصناعي .

ثانياً ـ تساؤلات البحث :

س – هل استفادت الدولة الليبية من المؤسسات الصناعية ما قبل الاستقلال ؟

س – ما هي الجوانب التي ركزت عليها الدولة في دعم وتنمية صناعة المنتجات الزراعية ؟

س – كيف أسهم تصدير النفط في مضاعفة الجهود لتنمية وتطوير المنتجات الزراعية ؟

س – هل ساعدت جهود الدعم والتنمية الحكومية في تطوير القطاع الصناعي ؟

ثالثاً – أهداف البحث :

1 – وصف أحوال الصناعة ما قبل الاستقلال .

2- التعرف على الأطر التي اشتغلت عليها الدولة في دعم وتنمية المنتجات الزراعية .

3 – تتبع وتحليل لجهود الدولة في دعم القطاع الصناعي في سياقه التاريخي .

4 – معرفة انعكاس سياسات التنمية على صناعة بعض المنتجات الزراعية .

رابعاً – أهمية البحث :

تتمثل أهمية البحث في دراسة لجزئية من التاريخ الاقتصادي لليبيا خلال العهد الملكي ، و تعكس إلى حد كبير سياسات التنمية للدولة الليبية ، منذ بواكير الاستقلال ، ومدى تأثيرها للبنية الاقتصادية للدولة .

خامساً – منهج البحث :

أُستخدم في هذا البحث المنهج الوصفي التحليلي لجهود الدولة الليبية في دعم وتنمية صناعة المنتجات الزراعية ، في سياق التاريخ الاقتصادي للدولة الليبية ، بعملية عرض وتحليل للتشريعات والقوانين والميزانيات المخصصة لتطوير صناعة المنتجات الزراعية ومدى انعكاسها على الاوضاع الاقتصادية للبلاد .

التمهيد ـ لمحة تاريخية عن الصناعة في ليبيا قبل الاستقلال :

مرت الصناعة في ليبيا قبل الاستقلال بفترة مبكرة بمرحلتين، كانت الأولى في العهد العثماني حيث تميزت الصناعة ببدائية أساليبها ومحدودية إنتاجيتها، واعتمادها على المواد الخام المحلية كنبات الحلفا وسعف النخيل والصوف والجلود والملح، وعصر الزيتون بالمعاصر اليدوية أو باستخدام الحيوانات، وطحن الدقيق سواء في المطاحن

التي تجرها الحيوانات أو عن طريق اليد، وتجفيف التمور أو تحويلها إلى مربى (رب التمر)، وصناعة الغزل والنسيج اليدوية، وكذلك بعض المواد المستوردة كالقطن والمعادن من حديد وفضة وذهب ورصاص ويكاد ينعدم استخدام الآلات والمعدات الحديثة[1].

ويعود تأخر الصناعة في العهد العثماني إلى بساطة الحياة وطرق معيشة السكان، وضعف رأس المال وانعدام القوة المحركة للصناعة وقلة الأيدي المهرة واعتمادها على المجهود العضلي أو استخدام الحيوانات كما في الطواحين ومعاصر الزيت، وهذا ما أكده المستكشف الايطالي ميلوني في كتابه ولاية طرابلس الغرب تحت عنوان (الصناعة في ليبيا) عام 1902 م، بقوله: " أن ليبيا لا توجد بها أية صناعة تذكر باستثناء عدد من مدابغ الجلود، ومصانع الصباغة وصناعة دباشك عربية للبنادق والبسط وحياكة الالبسة الوطنية، ولا يمكن التكهن بطول الوقت الذي سيظل فيه ارتفاع أسعار الفحم وعدم توفر المياه الكافية حائلاً دون الإنماء الصناعي ولكن من المؤكد أن الأشخاص الأذكياء والمجتهدين سوف يسلكون أكثر نفعاً في معالجة تلك الصناعات المعتمدة على الزراعة، وعلى الأخص تقطير الكحول من الفواكه، وطحن الحبوب وتكرير زيت الزيتون الخ"[2].

يتضح من خلال ما كتبه المستكشف الايطالي ما يوحي إلى نظرة ايطالية استعمارية لليبيا في مستقبل قريب.

وفي محاولة من الدولة العثمانية لأجل توفير اليد العاملة والماهرة للحرف والصناعات التقليدية أنشئت مدرسة الفنون والصنائع الإسلامية بمدينة طرابلس سنة 1909م، كخطوة نحو تنمية القطاع الصناعي وتطويره[3] .

في هذه الأثناء كان الايطاليون في تنافس مع السلطات العثمانية حيث قام بعض رجال أعمالها بمسح صناعي للبلاد سنة 1910 م، للتعرف على الوضع الصناعي وتطوير بعض الصناعات، كصناعة الملح والأسفنج وتعليب سمك التونة، وكرد فعل للسلطات العثمانية على الإجراءات الايطالية التي تهدف في حقيقتها للتغلغل الاقتصادي في ليبيا ،عملت على جذب رؤوس الأموال الفرنسية والأمريكية للاستثمار في القطاع الصناعي[4] .

غير أن الولاية العثمانية (طرابلس الغرب وبرقة) لم يمر بها عامان على افتتاح مدرسة الفنون والصنائع وجهود سلطاتها المحلية لتنمية وتطوير القطاع الصناعي ،إلا وأصيبت بداء الغزو الاستعماري الإيطالي سنة 1911 م، والذي مثل مرحلة ثانية في تاريخ الصناعة في ليبيا، بأن قزم من الحرف والصناعات القائمة لدخول منتجات

الدولة المستعمرة ومنافستها الشديدة للمنتجات المحلية مما أثر سلبا عليها بالإضافة إلى الازدواجية في عملية فرض الضرائب بأن شملت الصناعات الوطنية، واستثنت الصناعات الإيطالية، بالإضافة إلى رحيل موظفي الادارة العثمانية من الولاية، المستهلك الأكبر للمنتجات الصناعية المحلية .

غير أن الاحتلال الإيطالي قد ظهرت معه صناعة حديثة فزاد عدد المنشآت الصناعية في البلاد وكذلك عدد العاملين بالقطاع، حيث أشارت إحصائية سنة1938 م، إلى أن عدد العمال الليبيين قد وصل إلى حوالي 3300 عامل، وعدد المنشآت حوالي 639 منشأة صناعية، توزعت بشكل رئيسي أربع مدن رئيسية هي طرابلس وبنغازي ودرنة ومصراته.

وتشير الإحصائيات الإيطالية التي أجريت سنة 1938م، بأن الصناعات والحرف قد تركزت في أربع مدن رئيسية وبلغ عدد المصانع حوالي 789 وعدد العاملين 5239 ما بين ليبي وإيطالي كما هو موضح بالجدول التالي: (5)

جدول (1) يوضح عدد المصانع وأصحاب الحرف الإحصاء عام 1938م :

المدينة	عدد المصانع			أصحاب الحرف		
	ليبي	ايطالي	المجموع	ليبي	ايطالي	المجموع
طرابلس	135	414	549	1900	1161	3061
بنغازي	-	137	137	700	527	1227
درنة	-	66	66	200	161	361
مصراته	15	22	37	500	90	590
المجموع	150	639	789	3300	1939	5239

لوحظ من خلال الجدول امتلاك الايطاليين للمصانع بما يفوق الخمسة أضعاف مقارن بالليبيين، كما أن أصحاب الحرف الايطاليين كانوا أكثر من النصف، مما يدل على الهيمنة الاستعمارية الايطالية على قطاع الصناعة في البلاد .

ومع بداية العمليات العسكرية للحرب العالمية الثانية بليبيا يونيو 1940 م، بدأت تتبدل موازين النفوذ والسيطرة الايطالية على المقدرات الليبية، فبمجرد جلاء الإيطاليين من المنطقة الشرقية للبلاد 1942 م، فقد شهدت ملكية بعض المنشآت الصناعية في بنغازي تغيراً حيث آل استغلالها وتشغيلها من الليبيين .

أما في عهد الإدارتين العسكرية البريطانية والفرنسية (1943 – 1951 م)، فتكاد تكون الصناعة قد بقت على ما هي عليه مع تضرر بعض المنشآت من الأعمال الحربية للحرب العالمية الثانية، مع تغير في الاستفادة من المؤسسات الصناعية كما أُشير أعلاه، في حين بقيت في إقليم طرابلس تحت سيطرة الجالية الإيطالية(6).

أولاً ـ الاستقلال و الإجراءات التشجيعية لدعم القطاع الصناعي:

بعد كفاح طويل ضد قوى السيطرة الأجنبية والاحتلال وحياة مريرة للشعب الليبي تمكن أخيراً في 24 ديسمبر 1951 م، من أن ينال حريته، وأصبحت ليبيا دولة مستقلة ذات سيادة .

أما فيما يخص موضوع البحث : جهود التنمية والدعم الحكومي للصناعات القائمة على المنتجات الزراعية قد تكونت من قطاعين مختلفين ومتناقضين في النوعية والملكية ومستوى التنظيم والحجم والكفاءة الإنتاجية .

تمثل النوع الأول في مؤسسات صناعية حديثة التأسيس تعود إلى فترة الاحتلال الإيطالي، واقتصرت ملكيتها على الجالية الإيطالية، وبعض الأجانب ممن يملكون رؤوس الأموال القادرة على التمويل والإدارة. وتركز هذا النوع على الصناعات الغذائية والمشروبات الكحولية، وصناعة بعض أنواع الورق والصابون ومواد البناء .

أما النوع الثاني فتمثل في المؤسسات الحرفية اليدوية التي عملت على توفير احتياجات المواطنين من الملابس والأحذية والأدوات المنزلية والمعدات الفلاحية، وبعض المواد الغذائية مثل زيت الزيتون وتجفيف التمور والتين والفلفل والطماطم[7]، وتميزت الصناعة في هذه الفترة بخصائص أهمها :

1 - صغر حجم المؤسسة الصناعية .

2 _ اعتمادها على المواد الخام المحلية .

3 _ محدودية نطاق تسويقها محليا .

4_ مثلث الصناعة في هذه الفترة نموذجا للإحلال محل الواردات .

وفي الغالب كانت هذه الصناعات في ورش صغيرة الحجم أو عبارة عن عمل صناعي أسري كتجفيف التمور مثلا أو التين داخل البيت وبحجم أسرة إنتاجية، وتعمل على توفير احتياجات المنطقة المحدودة السكان الموجودة فيها، مع وجود أسر أخرى قد تشتغل على نفس المنتج أو غيره، كاكتفاء ذاتي للسكان، وتعتمد هذه الصناعات على المواد الخام المحلية واليد العاملة المحلية ولا تحتاج إلى مهارة فنية عالية[8].

وهناك بعض العوامل التي أثرت في الصناعة كان من بينها :

- تأثر المؤسسات الصناعية في شرق البلاد بسبب الأعمال الحربية للحرب العالمية الثانية، وهجرة الإيطاليين من المنطقة الشرقية بعد هزيمة إيطاليا في الحرب.

_ ارتباط الصناعات الغذائية بالمنتجات الزراعية المتأثرة بمواسم الجفاف وتذبذب سقوط الأمطار.

- نقص الكثير من المواد الخام الأولية فيما يخص الصناعات المعدنية والأثاث والآلات الزراعية .
- صغر حجم السوق المحلي نتيجة قلة عدد السكان، وتباعدهم في الإقامة بين بدو وحضر، مما قلل من فرص إقامة وحدات صناعية كبيرة.

ونظرا للمستوى المعيشي المتدني للسكان فإن صناعة المنتجات الزراعية واستهلاكها كان ضعيفا جدا فالاعتماد كان شبه كلي على المواد الأساسية المتمثلة خاصة في الحبوب وفي صدارتها الشعير الذي يعتبر الغذاء الرئيسي للسكان الليبيين، الذي تصنع منه الأغذية الرئيسية سواء كان حبوبا مقلية أو مطحونة (*)في حين كان استهلاك المواد الاستهلاكية المصنعة كالمكرونة ومعجون الطماطم ودقيق القمح، منتشرا بشكل كبير بين الجاليات الأجنبية(9).

لم تكن ذهنية الحكومة الليبية غائبة أنه لابد من استكمال الدورة الانتاجية من زرع للمحاصيل الزراعية إلى الاستهلاك في أخر صوره كمادة مصنعة ،من أجل تنمية اقتصادية متكاملة تعود بالنفع على البلاد، لذا فإنه للوصول إلى دورة إنتاجية متكاملة من إنتاج وتصنيع من أجل الاكتفاء الذاتي من هذه السلع وتصدير الفائض والاستفادة بأكبر ما يمكن من المنتجات الزراعية فإنها - الحكومة- حاولت السير بعملية التنمية في طريق متكامل الشروط، بالمواءمة بين زيادة الإنتاج وتصنيع المنتج، لذا عملت على إصدار التشريعات اللازمة والتنظيمات الإدارية، والرفع من كفاءة العاملين في القطاع الصناعي عن طريق التدريب المهني، ومن شأن هذه الاجراءات النهوض بالصناعات وتحديثها وعدم الاعتماد على الطرق التقليدية للصناعة وبعث الشركات والمؤسسات الصناعية العامة ودعم القطاع الخاص بأكثر ما يمكن .

ولما تمثله صناعة المواد الغذائية من أهمية للاقتصاد الليبي والتي قدرت في سنة 1960م، بنصف الإنتاج الصناعي في ليبيا، تجدر الإشارة إلى هذه الاجراءات التشجيعية، والتي من المفترض أن تكون ذات إيجابية على القطاع الصناعي .

ونظرا لتركز الصناعة في المدن مما زاد من هجرة الفلاحين من الأرياف وترك مزارعهم، فزاد من مخاوف الحكومة إعاقة عملية التنمية الزراعية، للتغير الديموغرافي الذي قد ينجم عن هذه الهجرة فيوثر سلباً على الاوضاع الاجتماعية للسكان، ولأجل تحقيق نمو متوازن لابد من العمل على اللامركزية في إنشاء

المؤسسات الصناعية وعدم اقتصارها على المدن الكبرى، وذلك بإيجاد الحوافز المناسبة لإنشاء المؤسسات الصناعية في الريف[10].

من الاجراءات الأولية التي بادرت الحكومة إلى وضعها والعمل بها على سبيل المثال لا الحصر، إلغاء ضريبة الدخل على منتوج الطماطم البالغة 20% من ثمن الشراء، كإجراء تسهيل للتشجيع على بعث مؤسسات صناعية جديدة، كما أن بعض الشركات الصناعية قدمت المساعدات للفلاحين كتوفير البذور لهم لأجل زيادة الإنتاج الزراعي لتحويل الفائض منه إلى المصانع[11].

ولأجل زيادة الدعم والاهتمام بضرورة تنمية الصناعات الوطنية لاستغلال الخامات المحلية وتوفير المنتجات الصناعية، صدر قانون تنمية الصناعة الوطنية رقم 51 لسنة 1956 م، كإجراء تشريعي يهدف إلى تنمية القطاع الصناعي بإعفاء المصانع من ضرائب الأملاك وضريبة الدخل، بالإضافة إلى إعفاءات جمركية على الآلات والمواد الأولية المستوردة من الخارج[12] .

وفي خطوة لاحقة صدر قانون استثمار رؤوس الأموال الأجنبية سنة1958 م، الذي احتوى على الضمانات الكافية لصالح المستثمرين الأجانب بما لا يتعارض مع مصالح البلاد كوسيلة لجذب رؤوس الأموال الأجنبية واستثمارها داخل البلاد[13] .

كما دعت بعثة البنك الدولي إلى إنشاء مؤسسة مالية لدعم الصناعات الليبية النامية والإشراف على الصناعة وتوفير الخدمات الصناعية، والقيام بالأبحاث الفنية والاجتماعية والاقتصادية، وتشجيع رؤوس الأموال لتوظيفها في بناء النهضة الصناعية بالإضافة إلى منح القروض الصناعية للراغبين بإنشاء المؤسسات الصناعية. [14]

ومن بين الإجراءات التي اتخذتها الحكومة الليبية :

1 - تأسيس وزارة الصناعة :

لقد كانت شؤون الاهتمام بالصناعة وتنظيمها وتشجيعها منذ أبريل 1954 م وحتى الثالث من مايو 1961م، من اختصاص وزارة الاقتصاد الوطني وكان الاختصاص بأوجه النشاط الصناعي المختلفة موزعة بين مديرياتها مثل مديرية الصناعة ومديرية المعادن ومديرية المعارض، ونظراً لتوزع هذه المهام بين الادارات المختلفة مما أضعف من قدرتها على النهوض بالقطاع الصناعي، دعت الحاجة إلى تأسيس وزارة الصناعة، والتي صارت ضمن التشكيلة الوزارية للحكومة الليبية في مايو 1961 م، أُكل إليها المتابعة والإشراف على القطاع الصناعي لأجل تنميته وتطويره كإجراء داعم للاقتصاد الوطني[15].

وفي إطار تنظيم وزارة الصناعة صدر المرسوم الملكي في 14 فبراير 1963 م، بإنشاء مصالح عامة بالوزارة، وهي :

1- مصلحة البحوث الصناعية .
2- مصلحة التنظيم الصناعي .
3- مصلحة التدريب والخدمات الصناعية[16] .

وكانت تهدف الوزارة إلى تشغيل العناصر الوطنية المؤهلة والمدربة، ولأجل الوصول إلى هذه الغاية فقد عقدت وزارة الصناعة اتفاقية مع الولايات المتحدة الأمريكية، أُستجلب بموجبها عدد 10 خبراء في مجال البحوث والتنظيم الصناعي والتدريب والرفع من مستوى الكفاءة الانتاجية للبلاد، بالإضافة إلى استقدام ثلاثة خبراء من الأمم المتحدة ،الأول مختص بشؤون التدريب الصناعي والثاني لشؤون الأسماك وخبير ثالث لشؤون الكهرباء، وذلك لتدريب العاملين الليبيين، إلى حين اكتسابهم الخبرة ثم يستبدل فيما بعد هؤلاء الخبراء بعناصر وطنية مؤهلة [17].

كما ساهمت الوزارة في تحمل جزء كبير من تكاليف توصيل الطاقة الكهربائية إلى المصانع كخطوة تشجيعية للمؤسسات الصناعية، وعملت أيضا على إنشاء المجمعات الصناعية بهدف تجميع المعامل والورش الصناعية في مكان واحد، ليسهل تقديم الخدمات المختلفة التي تتطلبها الأنشطة الصناعية بكافة أشكالها[18].

وفي إطار الجهود المتواصلة من أجل قيام نهضة صناعية بكل الطرق والوسائل الممكنة، وبالتعاون مع الدول والمنظمات الدولية، أعدت الخريطة الطبوغرافية لليبيا، والتي تعتبر أصح تبيان ظهر حتى ذلك الوقت عام 1963 م، للمعالم الجغرافية لليبيا، والتي توضح المصادر المعدنية في ليبيا والمياه الجوفية الممكن استغلالها في مشاريع التنمية المختلفة في البلاد[19].

2 - تأسيس مؤسسة التنمية الصناعية :

للسير نحو إيجاد آلية لدعم الصناعة الوطنية أنشئت في سنة 1963م، مؤسسة التنمية الصناعية، تكون مهمتها المساهمة في تمويل أصحاب الحرف والمهن الصغرى بفوائد بسيطة وشروط ميسرة، وقد خصص في الميزانية الاستثنائية للتنمية سنة 1963 م، فيما يخص هذه المؤسسة مبلغ 200 ألف جنيه ليبي، لتقديمها كقروض للمؤسسات الصناعية، وتخصيص مبلغ آخر وقدره 26 ألف جنيه ليبي، لمساعدة أصحاب الحرف الصغرى في الحصول على التيار الكهربائي بنفقات منخفضة، فمثلا من أن يكون سعر الكيلو واحد للكهرباء في طرابلس بـ 22 مليماً يخفض إلى 12 مليما وذلك

تشجيعا لأصحاب هذه الحرف لاستعمال الآلات والأدوات الحديثة التي تزيد تعمل على تحسين الإنتاج وزيادة كميته [20].

وقد بلغت قروض مؤسسة التنمية الصناعية في عام 1963 (3.198.000) جنيها، وتضاعفت هذه القيمة إلى خمسة أضعاف فبلغت سنة 1967-1968 (15.681.000) جنيها[21].

وتماشيا مع الأهداف المرسومة لوزارة الصناعة حول اختيار أماكن للمجمعات الصناعية، فقد وقع الاختيار على إقامة مجمعات صناعية في كل من درنة و بنغازي ومصراته وزوارة، وسعت الدولة من خلال هذه المجمعات الصناعية إلى إقامة مباني لمصانع وورش على مساحات معينة تكون قابلة للتوسيع والزيادة، مما يسهل تقديم الخدمات الممكنة لهذه المجمعات من مرافق مختلفة كالكهرباء والماء، وسرعة التواصل بين الصناعيين، كما تفسح هذه المجمعات الطريق أمام صغار الصناع على البدء في العمل لصناعات مختلفة، دونما حاجة إلى إنفاق جزء من رؤوس أموالهم في إقامة المباني الباهظة التكاليف . وتسهيل الحصول على الآلات الحديثة من الجهات المختصة، ومن أهم مزايا المجمعات الصناعية :

1- تقوية ترابط المؤسسات وتشجيع النمو الصناعي وتطويره .

2- وجود المجمعات في مناطق مختلفة من البلاد يهيئ التوازن في النمو الصناعي بين مناطق الريف والمدن، موفراً فرص عمل أمام المواطنين مما يشجع عمال الريف بالبقاء في مناطقهم وعدم الهجرة إلى المدن .

3- تشجيع استثمار رؤوس الأموال الوطنية والتقدم في المجال الصناعي، لمنافسة الصناعات الأجنبية[22].

يتضح أن من الأهداف الرئيسة لمؤسسة التنمية الصناعية، العمل على التنمية المكانية التي تستهدف كل المناطق بالبلاد سواء بالمدينة أو الريف، بما يزيد نسبة المشتغلين بشكل مباشر بالقطاع الصناعي والمستفيدين بشكل غير مباشر من المؤسسات الصناعية، بما يخدم أهداف التنمية بالدولة .

ثانياً- خطة التنمية الخمسية (1963 – 1968 م)، وأهميتها في تنمية و دعم القطاع الصناعي :

مثل اكتشاف النفط ومن ثم تصديره في أكتوبر 1961 م، حدث اقتصادي مهم نقل ليبيا من دولة فقيرة تعتمد بشكل مباشر على المعونات الأجنبية، إلى دولة تمتلك خام يدر الأموال على خزينة الدولة الليبية، مما يعزز من المضي قدماً في وضع البرامج والخطط التنموية للبلاد .

تعتبر الخطة الخمسية للتنمية (1963 – 1968 م)، أول خطة تنموية أعدتها الدولة الليبية ،وقد حاز فيها القطاع الصناعي على مبلغ 6.900.000 جنيه ليبي من الميزانية البالغة 169 مليون جنيه ليبي، وقد توزعت مخصصات قطاع الصناعة على ما هو موضح بالجدول التالي :

جدول (2) المخصصات المالية لقطاع الصناعة في الخطة الخمسية 1963-1968م[23]

ت	البند	المخصصات المالية	النسبة المئوية لقيمة مخصصات البند من المجموعة
.1	المجمعات الصناعية	600,000	%8.6
.2	التدريب الصناعي	350,000	%5,0
.3	مركز البحوث الصناعية	450,000	%6.5
.4	القروض الصناعية	5,000,000	72.4%
.5	دعم البحوث الصناعية	100,000	%1.4
.6	تنمية مصائد الأسماك	400,000	5.7%
.7	المجموع	6,900,000	100%

وهدفت خطة التنمية الصناعية إلى :

1. رفع المستوى الحالي للإنتاج من حيث الكمية والنوع والجودة .
2. تشجيع استهلاك المنتجات الصناعية الليبية .
3. رفع مستوى العمال وتحسين ظروف العمل .
4. رفع الكفاءة الإنتاجية الصناعية .
5. تحسين وسائل التسويق بالنسبة للموارد الطبيعية والزراعية المحلية بواسطة تصنيعها لزيادة قيمتها والتوسع في استقلال هذه الموارد .
6. زيادة تصدير المنتجات الليبية والإقلال من الاعتماد على استيراد المنتجات الصناعية بقدر الإمكان .
7. تنويع الإنتاج ومصادر العمل المثمر .

وتهدف الخطة الاقتصادية إلى دعم وتنمية القطاع الخاص والعام بإنشاء مشاريع جديدة وتطوير الصناعات القائمة، بإدخال برامج التدريب الصناعي والتمويل المالي عن طريق الإقراض المالي للمشاريع الصناعية، وإجراء البحوث والدراسات حول إمكانية إقامة صناعات وطنية مختلفة، والاستفادة قدر الإمكان من الخامات المحلية والمنتجات الزراعية والثروة الحيوانية والسمكية للاستفادة منها بالشكل الأمثل، بما يمكن من زيادة كمية وقيمة هذه المنتجات[24].

كما هدفت الخطة إلى تدعيم النشاط في ميدان البحوث المعدنية، وتنمية مصائد الأسماك ومصائد الاسفنج واستحداث مركز تدريب لصيد الأسماك وإصدار قانون التنظيم الصناعي [25] .

وكان المأمول من خطة التنمية الخمسية، إنشاء مشروعات جديدة وتنمية الصناعات القائمة، ومساعدة المشروعات الصناعية الناشئة ودعمها، والاهتمام بالصناعات الصغرى وتطويرها باستخدام التقنيات الحديثة من الآلات والمعدات المختلفة، أما فيما يخص عمليات التطوير والتحديث ورفع الكفاءة المهنية لدى العاملين بالقطاع الصناعي، فقد عملت على إنشاء مشروعات التدريب لزيادة الطاقة الإنتاجية[26].

كما صدر في 7 سبتمبر 1965م، مرسوم ملكي يقضي بإنشاء البنك الصناعي العقاري الليبي ،برأس مال بلغ عشرة ملايين جنيه ليبي، ومن الخدمات التي يقدمها البنك :

- منح القروض الصناعية والعقارية غير الزراعية بضمان عيني .
- ضمان القروض التي تقدمها المؤسسات الصناعية والعقارية .
- خصم الأوراق المالية والتجارية المتعلقة بالصناعة وإعادة خصم هذه الأوراق
- إصدار الأسهم والسندات لصالح المؤسسات الصناعية والعقارية .
- تمويل تسويق المنتجات الصناعية الوطنية .
- الاشتراك في إنشاء المؤسسات الصناعية والعقارية .
- شراء أسهم وسندات المؤسسات الصناعية والعقارية .
- تمويل المشروعات الحكومية الخاصة بالصناعة أو البناء .
- بيع وشراء وتملك العقارات المبنية والمصانع وذلك بالقدر اللازم لتحقيق أغراض البنك [27] .

ثم صدر في العام التالي الموافق 10 مايو 1966م، قرار من مجلس الوزراء بشأن اللائحة الداخلية للبنك الصناعي العقاري الليبي، حدد فيه مهام البنك ودوره في تقديم الدراسات الفنية للمشاريع الصناعية والعقارية والتمويلات والتسهيلات اللازمة بمنح القروض والسندات الائتمانية اللازمة للمتقدمين لإنشاء مشاريع صناعية أو عقارية سواء أكانوا أفرادا أو مؤسسات أو شركات عامة أو خاصة [28].

وقد بلغت القروض التي منحها البنك للسنة المالية 1966—1967 م، ما قيمته أربعة ملايين جنيه ،توزعت على القروض العقارية فيما يخص المساكن والقروض الصناعية، كما خصصت له ميزانية وقدرها أربعة ملايين جنيه للسنة المالية 67-1968م، وقد بلغ عدد الطلبات للقروض الصناعية في هذه السنة 424 10 طلبا للاقتراض الصناعي من فروع البنك في طرابلس وبنغازي[29].

وفي إطار التدريب الصناعي قامت وزارة الصناعة بعملية توزيع لمراكز التدريب الصناعي على أساس موزع بين عدد من الورش الصناعية ،في كل من طرابلس وبنغازي ودرنة، وذلك في تخصصات متعددة ومختلفة، بين ميكانيكا وتجارة وغيرها، كما قامت وزارة الصناعة بإيفاد تسعة متدربين إلى بلدان خارجية من أجل استكمال تدريبهم العالي، وذلك للنقص في الكفاءات المهنية التي تعمل على تدريب العمال الليبيين[30].

ولأجل زيادة الاستفادة من عمليات التدريب الصناعي وبالسرعة الممكنة بما يخدم القطاع الصناعي ككل، أصدر وزير الصناعة قرار يحدد لائحة التدريب السريع في المصانع والورش . وذلك لسد النقص الحاصل في الأيدي العاملة المدة في هذا القطاع، بحيث لا تقل الدورة عن 6 شهور ولا تزيد عن 18 شهرا، وتقدم في هذه الدورات منح شهرية للمتدربين كتشجيع لهم على العمل الصناعي، ومنحهم حق التأمين الصحي والاجتماعي بالتفويض عن حوادث العمل نتيجة التدريب الصناعي، واستقدام الخبراء الأجانب في حالة الاحتياج [31] .

كما استهدفت خطة التنمية، تنمية مصائد الأسماك بتوفير معدات الصيد الحديثة للصيادين، وتدريبهم على أفضل الطرق في الصيد البحري، وعملت الوزارة أيضا على إنشاء المصانع والمشاركة فيها بهدف تشجيع القطاع الخاص على الصناعة، ومثال إنشاء مصنعين للجير ومصنعين لعلف المواشي ومصنعين لتعليب الأسماك[32] .

كما صدر مرسوم ملكي بقانون رقم 5 لسنة 1965م، يتعلق بالتنظيم الصناعي، الذي يتم بموجبه تنظيم الرخص وكيفية منحها لأصحاب المصانع التي يتجاوز رأس مالها 5000 جنيه، ويحمي هذا القانون الصناعات المحلية وذلك بتقديم المساعدات المادية والمعنوية، كمنح الاعفاءات الجمركية ومد المصانع بالخبراء والفنيين من الخارج[33] . كما يمنح هذا القانون وزراء الصناعة حق المراقبة والمتابعة لكل المصانع الخاصة والحكومية، باتباع المواصفات المقررة، وخاصة فيما يخص مصانع الغذائية ذات التأثير المباشر على المستهلك، فقامت بإقفال بعض المصانع وخاصة الغذائية لمخالفتها للشروط الصحية وألقت بعض إجراءات الاعفاءات الجمركية لعدم التزام المصانع بالتقيد بقانون تنمية الصناعات الوطنية[34].

ومن أجل الحصول على أفضل الصناعات الغذائية المطابقة للمواصفات القياسية والمعايير، فقد أصدر وزير الصناعة قرارات بلائحة المواصفات القياسية والمعايير للصناعات الغذائية خلال سنتي 1965 و1967 م، حيث فصلت هذه القرارات الشروط والمواصفات الواجب توفرها لصناعة المنتجات الزراعية والحيوانية، وفي حالة

المخالفة يعاقب المخالف بالعقوبات المنصوص عليها في المادة (18) من قانون التنظيم الصناعي، وعلى من لهم صفة الضبط القضائي التعاون في تنفيذ هذا القرار[35].

ويهدف مركز البحوث الصناعية إلى تزويد المختبرات بالآلات والمعدات اللازمة لإجراء البحوث الصناعية على المواد الخام وتصدير مدى صلاحيتها للاستغلال وقدر رصد في ميزانية التنمية للخطة الخمسية مخصصات مالية من أجل بناء مقر البحوث الصناعية في طرابلس بتاجوراء.

ثالثاً ـ انعكاس سياسات الدعم والتنمية الصناعية على صناعة المنتجات الزراعية:

من خلال تتبع سياسات الدعم والتنمية لصناعة المنتجات الزراعية، خلال فترة البحث 1951 – 1969 م، يتبادر إلى الذهن التساؤل : هل نجحت الدولة من خلال إجراءاتها التشجيعية في النهوض بالقطاع الصناعي؟ وبالتحديد في مجال صناعة المنتجات الزراعية قيد الدراسة على اعتبارها الأساس لقيام صناعة وطنية تسهم في تنمية الاقتصاد الوطني، كما تعتبر هذه الصناعة الأكثر إمكانية لبلد زراعي نامي، لا يملك تكنولوجيا حديثة تجعله الدخول إلى مضمار الصناعات المتقدمة والتكنولوجية؟ ومنبين هذه الصناعات الغذائية ما يلي :

1- صناعة زيت الزيتون :

تنتشر صناعة عصر زيت الزيتون انتشارا واسعا أينما وجدت أشجار الزيتون وخاصة في المنطقة الغربية من البلاد، ويمثل هذا النشاط أكبر عدد من الوحدات الصناعية في ليبيا، فبلغ عددها وفق إحصاء عام 1953م، حوالي 715 معصرة، اختلفت في كيفية تشغيلها، حيث كان منها 135 معصرة آلية، و108 بواسطة الحيوانات، و472 عن طريق القوة العضلية للإنسان وينتشر أغلب هذا النوع في الجبل الغربي، وتقدر الطاقة الإنتاجية لهذه المعاصر بحو الي 600,000 كيلو غرام من الزيتون .

وقد أولت الدولة اهتماما في إطار سياستها المتكاملة نحو التنمية الزراعية، بزيادة عدد المعاصر الآلية للوصول إلى كميات أكبر من زيت الزيتون، فزاد عدد المعاصر الآلية بحوالي 75 معصرة في سنة 1959م، بواقع 200 معصرة آلية، وفي المقابل انخفض عدد المعاصر التي تديرها الحيوانات إلى 80 معصرة، تبعه انخفاض في عدد المعاصر اليدوية حيث بلغت 200 وحدة فقط .

أما في المنطقة الشرقية فعدد معاصر الزيتون محدود جدا يكاد ينعدم إنتاجها ضمن تجارة الصادرات .

وبلغ استثمار رؤوس الأموال في هذه الصناعات حوالي 400,000 ألف جنيه ليبي، وتشغل حوالي 2,500 عامل أثناء موسم العمل وجني ثمار الزيتون وتحضيرها للعصر[36].

كما اسهمت الدولة في تقديم بعض القروض الصناعية من أجل زيادة عدد من المعاصر الآلية الحديثة[37].

وكان زيت الزيتون يصدر أغلبه إلى إيطاليا، لتكريره ويعاد بعض منه كزيت مكرر إلى ليبيا، غير أنه بدأ يتناقص إنتاجه لارتباطه بمواسم الأمطار، كما أن الدولة قد قامت بالمشاركة في اتفاقية زيت الزيتون العالمية والتي تنص على إنشاء صندوق للدعاية لمنتج زيت الزيتون، لزيادة ترويجه في الدول غير المنتجة له[38].

ومن شركات تكرير الزيتون شركة فاطمة لتكرير زيت الزيتون، والذي لقي رواجا في السوق الليبي، وذلك للجودة التي يتمتع بها[39].

2- حفظ التمور وصناعتها :

تشكل أشجار النخيل ثنائي أشجار الخير والغنى مع شجرة الزيتون عند الليبيين[40]، فهما مصدر غذائي مهم جدا وكثير الاستهلاك، والاعتماد عليهما بشكل مطلق في أغلب الأحيان كغذاء رئيسي.

لذا فإن شجرة النخيل نالت اهتماما من الفلاحين فكان لتعدد استخداماتها، إذ يؤكل ثمرها ويستخلص منها رب التمر، ويعلف نواها للماشية ويقطر من جذوعها عصير يسمى عند العامة بـ "االلاقبي" معد للشراب[*]، وتستخدم جذوعه في أسقف المنازل، وبعض الاستعمالات الأخرى المنزلية، وسعفه في صناعة الحصر والسلال، إلى غير ذلك من الاستخدامات .

ونظرا لهذه الاستخدامات الواسعة، عملت الحكومة ضمن سياساتها للتنمية الاقتصادية إنشاء مصنعين لتعليب التمور، الأول في منطقة درج بالجبل الغربي والثاني في الكفرة ويجمع

المصنعان مابين 1400 و2200 طن من التمور سنويا، واستخدما لتغطية برنامج التغذية المدرسية، كما افتتح مصنع آخر في طرابلس لصناعة رب التمر بمساعدة كل من منظمة الأغذية والزراعة والحكومة الهولندية وذلك لتحضير 200 طن سنويا من رب التمر[41] .

كما استخدمت التمور في تصنيع الكحول الطبية، وكان يوجد مصنعان للتقطير في طرابلس يستهلكان 500 طن سنويا لإنتاج 120000 لتر من الكحول الطبية ،التي تكفي الاستهلاك المحلي[42] .

3- صناعة وحفظ الخضروات والفواكه :

تمثل هذه الصناعة إحدى الصناعات التي أولتها الدولة الليبية اهتماماً لتوفر مادتها الخام ودعمها برأس المال الوطني، ومن بين نشاطاتها إعلان شركة المجراب وإخوانه في مارس1954 lبالعمل على إنشاء مصنع لمعجون الطماطم يحمل العلامة التجارية "المنصورة"، برأسمال بلغ 32 ألف جنيه ليبي، وبلغت قيمة الآلات والمعدات الخاصة بالعمل فيه نحو 23 ألف جنيه ليبي، ويهدف المصنع إلى إنتاج و تصنيع حوالي 150 ألف قنطار من الطماطم سنوياً، وتمثل دور الحكومة في دعم هذا المصنع بالمساعدة في استجلاب الآلات والخبراء الفنيين لتركيب المصنع وتسيير العمل فيه، بوجه السرعة وبدون أن تدفع عنهم ضريبة الدخل . وفي إطار الحصول على المادة الخام المتمثلة في الطماطم، قامت الشركة بدعم الكثير من الفلاحين، وذلك باستجلاب البذور ذات الدرجة العالية من إيطاليا، كما منحت بعض الفلاحين مساعدات مالية من أجل غراسة الطماطم لتوفير الكميات المطلوبة للتصنيع [43].

ووصل إنتاج المصنع سنة 1956م، من الطماطم المصنع 1200 قنطار، ثم ارتفع في السنة التالية إلى 4000 قنطار، وتوالى الارتفاع إلى أن وصل سنة 1958 م إلى 8000 قنطار، وعلى الرغم من هذه الزيادة إلا أنه حصلت أزمة عرفت بأزمة الطماطم بعد إصدار حكومة ولاية طرابلس بإيقاف استيراد معجون الطماطم من الخارج كتشجيع للمزارعين لزيادة إنتاجهم الزراعي وتشجيع المصنع كذلك[44].

ومع أوائل سنة 1959، أعلن التاجر الليبي محمد بن ساسي تأسيس شركة الفلاح الليبي بالتعاقد مع شركة أجنبية لتوريد معمل من أحدث طراز لتعليب الطماطم وغيره من الفواكه والبقول، وقد بدء العمل به سنة 1960م ،لإنتاج معجون الطماطم[45].

كما وافق المجلس التنفيذي لولاية طرابلس يوم 16-7-1961م، على مقترح نظارة المالية والاقتصاد بخصوص إنشاء مصنع لتصنيع فائض الحمضيات بالولاية[46] .

وفي ديسمبر 1962م، افتتحت شركة الفلاح الليبي مصنع لتعليب الفواكه وحفظها برأس مال وقدره 100ألف جنيه ليبي، بعد أن قام الخبراء الإيطاليين بتركيبه [47]، وكان يستهدف المصنع تصنيع الفواكه بما يكفي الاستهلاك المحلي في السنة الأولى للإنتاج، ويهدف إلى التصدير اعتبارا من السنة الثانية لإنتاج المصنع ويستوعب المصنع عدد 100 من العمال الليبيين يعملون على مدار السنة[48].

وفي إطار تطوير وزيادة رأسمال شركة الفلاح الليبي قامت الشركة في 23—6—1960م، بطرح أسهمها على الجمهور لزيادة رأسمال الشركة من 140,000 جنيه، إلى 250,000 جنيه، وذلك بطرح 9440 سهماً[49].

وللتوسع في الصناعات الغذائية شرعت مصلحة الصناعات في طرابلس في ابريل 1963 م بتأسيس وبناء مصنع بمنطقة درج بالجبل الغربي، للاستفادة من الإنتاج الزراعي لهذه المنطقة وما حوله لصناعة الخضروات وتصنيف الفواكه(50).

كما باشر المجمع الحكومي لتصنيع الفواكه بطرابلس للموسم الزراعي 1965م، بإدخال خط لتصنيع فواكه البرتقال والمشمش(51) .

الخاتمة :

اتضح من خلال ما سبق عرضه أن صناعة المنتجات الزراعية أنها كانت متأخرة ويكاد يكون الاستقلال البداية الأولى لهذا القطاع، وذلك بسبب تأثر كثير من المنشآت الصناعية من الحقبة الايطالية بالعمليات الحربية للحرب العالمية الثانية، وعلى الرغم من هذه العراقيل وشح الأموال اللازمة للدفع بالعملية التنموية ككل بالبلاد فإن الحكومة الليبية لم تدخر جهداً من أجل تنمية ودعم صناعة المنتجات الزراعية، عن طريق اتخاذ كثير من الإجراءات التي من شأنها تنمية وتطوير صناعة المنتجات الزراعية، بإصدار المراسيم وسن القوانين الرامية إلى تطوير القطاع الصناعي استحداث وزارة الصناعة ضمن تشكيلة الحكومة الليبية، كما عملت الحكومة على عدم اقتصار تأسيس وإنشاء المؤسسات الصناعية على المدن الكبرى، وإنما شملت المناطق الريفية .

كما شهد قطاع الصناعة ككل نقلة نوعية في حجم الدعم الحكومي بعد تصدير النفط، وتجلى ذلك في الخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية 1963 – 1968 م، بحجم الميزانية المخصصة للقطاع الصناعي ما يقارب من سبعة ملايين جنيه ليبي .

غير أنه من خلال ما ورد في المحور الرابع من البحث في صناعة بعض المنتجات الزراعية يلاحظ أن حركية ونشاط المؤسسات الصناعية ما قبل تصدير النفط كان أكثر فعالية، مما يقود إلى فرضية أن تصدير النفط وتوفر العائدات المالية ليس بالضرورة الأساس في تنمية وتطوير صناعة المنتجات الزراعية، وإنما العزيمة والحاجة من يقود نح الإصرار على تحقيق الغاية المنشودة لجهود الدولة في تنمية اقتصاد الدولة.

تضارب المصالح :

يُقر المؤلف بعدم وجود أي تضارب مالي أو علاقات شخصية معروفة قد تؤثر على العمل المذكور في هذه الورقة

الهوامـــش :

(1) عمر علي بن اسماعيل، انهيار حكم الأسرة القرمانلية في ليبيا، مكتبة الفرجاني، طرابلس، 1966، ص179.

(2) مصطفى الشركسي، لمحات عن الأوضاع الاقتصادية في ليبيا أثناء العهد الايطالي، الدار العربية للكتاب ، ليبيا – تونس، 1976 م، ص 30.

(3) محمد المبروك المهدوي، جغرافية ليبيا البشرية ، المنشأة الشعبية للنشر والتوزيع والإعلان ، ليبيا ، د . ت، ص 159-173.

(4) الهادي المغيربي ، الصناعة وأثرها على النمو الاقتصادي في منطقة الزاوية ، جامعة الزاوية ،ليبيا ، 2012 م ، ص 88 .

(5)مصطفى الشركسي ، المرجع السابق، ص43 .

(6) سالم علي الحجاجي ، ليبيا الجديدة ، منشورات مجمع الفاتح للجامعات ، طرابلس 1989 م ، ص 224 – 225 .

(7) تقرير البنك الدولي للإنماء والتعمير ، بعثة الأمم المتحدة في ليبيا ، ج 1 ، واشنطن أبريل 1960 م ، ص 122

(8) أسمهان ميلود معاطي، التأثيرات النفطية على البنية الاجتماعية في ليبيا ، المركز الوطني للمحفوظات والدراسات التاريخية ، طرابلس ، 2009 م ، ص175.

(*) من الأطعمة الشائعة وذات استهلاك كبير مثل الشعير المقلى وتسمى : القلية ، فيقال رشة قلية وليلة هنية، أو مطحونا يصنع منه الزميتة والبازين.

(9) يسري الجوهري، جغرافية المغرب العربي، منشأة المعارف، الاسكندرية، 1981، ص311.

(10) محمود العارف قشقش، مصادر الاقتصاد الليبي قبل ظهور النفط وبعده (1950 – 1970م) المركز الليبي للمحفوظات والدراسات التاريخية ، طرابلس ، 2012 م، ص294.

(11) صحيفة طرابلس الغرب، 17-3-1954، س12، ع 3251، ص 1.

(12) الجريد الرسمية ، المملكة الليبية المتحدة ، س 6 ، ع 24 ، 1956 م .

(13) الجريدة الرسمية ، المملكة الليبية المتحدة ، س 8 ، ع 6 ، 1958 م .

(14) تقرير البنك الدولي للإنشاء والتعمير ، المصدر السابق ، ص124 .

(15) الجريدة الرسمية ، المملكة الليبية المتحدة ، س13 ، عدد خاص ، 1961 م .

(16) الجريدة الرسمية ، المملكة الليبية المتحدة ، س 13 ، ع 3 ، 1963 م .

(17) صحيفة طرابلس الغرب (عدد خاص)، س 21، ع 356 ، 24—12—1963م، ص21.

(18) محمود العارف قشقش، المرجع السابق .ص 294.

(19)صحيفة طرابلس الغرب، س21، ع 328، 31—1—1963م، ص2.

(20)صحيفة طرابلس الغرب ، س 21، ع 322 ، 24—1—1963م، ص6.

(21) محمود العارف قشقش، المرجع السابق ص295.

(22) صحيفة طرابلس الغرب، س19، ع333، 6—2—1963، ص2.

(23) المملكة الليبية ، وزارة التخطيط والتنمية ، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للسنوات الخمس 1963—1968م المملكة الليبية، وزارة التخطيط والتنمية، ص48.

(24) صحيفة طرابلس الغرب، س 21، ع 246، 15 – 8 – 1963 م ، ص2.

(25) صحيفة طرابلس الغرب، س 21، ع 247، 16 – 8 —1963، ص2.

(26) الجريدة الرسمية ، المملكة الليبية ، س 3 ، ع 12 ، 1965 م.

(27) الجريدة الرسمية ، المملكة الليبية ، س 3 ، ع 12 ، 1965 م .
(28) الجريدة الرسمية ، المملكة الليبية ، س 4 ، ع 7 ، 1966 م .
(29) صحيفة طرابلس الغرب، س5، ع 4017، 17-3-1967م، د . ص2.
(30) صحيفة طرابلس الغرب، س21، ع 171، 1964/11/1م، ص1.
(31) الجريدة الرسمية ، المملكة الليبية ، س 3 ، ع 8 ، 1965 م.
(32) صحيفة طرابلس الغرب، ، س 23، د . ع، 25—7— 1965 م، ص6.
(33) الجريدة الرسمية المملكة الليبية ، س 3 ، ع 6 ، 1965 م .
(34) صحيفة طرابلس الغرب، د .س، د . ع، 30—9—1965م، ص2.
(35) الجريدة الرسمية ، المملكة الليبية ، س 5 ، ع 46 ، 1967 م .
(36) تقرير البنك الدولي للإنشاء والتعمير عن التنمية الاقتصادية في ليبيا، ج2، واشنطن ،1960 م ، ص327.
(37) تقرير البنك الدولي للإنشاء والتعمير، ج 2 ،المصدر السابق ، ص228.
(38) صحيفة طرابلس الغرب، س13 ، ع 200، 10—4—1958م، ص4.
(39) زيت الزيتون شركة فاطمة ، طرابلس الغرب، س 13، ع 584، 24—3—1959م، ص2
(40) من الأمثال الشعبية التي توضح هذه الثنائية : الخير نخلة والغنى زيتونة .
(*) يستخرج هذا العصير من جذع النخلة عن طريق قصها بألة حادة ، ويكون شراب حلو المذاق إذا كان طازجا ومحفوظا باردا وفي حالة تخمره، يكون مسكرا، ويروى أنه استخدم بشكل كبير في عام الشر،و ذلك لسد الجوع من الكبار والصغار. مقابلة شفهية أجراها الباحث مع : سالمة حسين أبوسته ، بتاريخ 1 -9 – 2025 م.
(41) سالم علي الحجاجي، المرجع السابق، ص232 ، ومحمود العارف قشقش، المرجع السا بق ، ص93.
(42) تقرير البنك الدولي للإنشاء والتعمير ، ج 2 ، المصدر السابق ، ص 228 .
(43) صحيفة طرابلس الغرب، س12، ع 3250، 17-3-1954م، ص1.
(44) صحيفة طرابلس الغرب، س 13، ع 535، 7-1-1959، ص4.
(45) صحيفة طرابلس الغرب، س 13، ع 551، 22 – 1 - 1959م ، ص2.
(46) صحيفة طرابلس الغرب، س 19 ، ع 168 ، 17 – 7 – 1961 م ، ص2.
(47) صحيفة طرابلس الغرب، س 19 ، ع 181، 30—7—1961م، ص4.
(48) صحيفة طرابلس الغرب، س 19، ع 178، 27—8—1961، ص2.
(49) صحيفة طرابلس الغرب، س 18، ع 1،135—7—1960م، ص4.
(50) صحيفة طرابلس الغرب، س 21، ع 120، 9—4—1963م، ص6.
(51) صحيفة طرابلس الغرب، س 23، ع 14، 24—2—1965، ص2.